S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/1997/438
5 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٠٦ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ الذي طلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور، أن أقدم في موعد لا يتجاوز ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ تقريرا يحتوي على توصياتي بشأن هيكل لبعثة مراقبة تخلف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والأهداف المحددة لتلك البعثة والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالتكلفة. ويغطي أيضا التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ (S/1997/304).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - في أعقاب زيارتي إلى أنغولا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، أظهرت عملية السلام في البلد تقدما ملموسا. ومن التدابير التي أسهمت في دفع عملية السلام إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/ أبريل، وعودة نواب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى الجمعية الوطنية، وإصدار القانون المتعلق بالوضع الخاص لرئيس الاتحاد الوطني. وعقد مجلس وزراء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، جلسته الأولى في ١٨ نيسان/ أبريل لمناقشة برنامجه، بينما عقدت الجمعية الوطنية أول جلسة عامة لها في ٢٢ نيسان/ أبريل وانتخبت عدة أعضاء من الاتحاد الوطني وغيرهم من النواب ليشغلوا مناصب في لجان مختلفة في البرلمان.

٣ - وبعد اعتماد مجلس الأمن للقرار ١١٠٦ (١٩٩٧)، قام ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الحكومة والاتحاد الوطني والدول الثلاث المراقبة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) بإعداد قائمة بالمهام ذات الأولوية التي يتعين إكمالها وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا. ومن حيث الجانب العسكري، تشمل هذه المهام انتقاء أفراد من الاتحاد الوطني لإدماجهم في الشرطة الوطنية الأنغولية؛ وإدماج أفراد عسكريين مختارين من الاتحاد الوطني في القوات الأنغولية المسلحة؛ وتوفير معلومات عن قوام الفصيلة المكلفة بأمن السيد سافيمبي؛ وتسريح المقاتلين ونزع السلاح من السكان المدنيين. وتشمل الجوانب السياسية تطبيع إدارة الدولة في سائر أرجاء البلد؛ وتقديم الاتحاد

050697 050697 97-14948

الوطني قائمة بأسماء أعضائه الذين سيتم تعيينهم في مناصب في الإدارة المحلية؛ وتسوية وضع محطة الإذاعة التابعة للاتحاد الوطني؛ وإضفاء الطابع الشرعي على الاتحاد الوطني كحزب سياسي؛ وعقد اجتماع في أنغولا بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد يوناس سافيمبي. وقد اعتمدت اللجنة المشتركة، في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، على أساس قائمة الأولويات هذه، جدولا زمنيا مستكملا للتنفيذ.

٤ - وقرر الفريق المركزي للعمليات المشتركة بين القطاعات الذي يرأسه وزير الإدارة الإقليمية، في اجتماع الفريق المعقود في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، الشروع بعملية توسيع نطاق إدارة الدولة بضم منطقة مبانزا كونغو (محافظة زائير) إليها، وهي عاصمة المحافظة الوحيدة التي ظلت تحت سيطرة الاتحاد الوطني. وفي ٣٠ نيسان/ أبريل تم تنصيب حاكم المحافظة وغيره من مسؤولي المحافظة في احتفال حضره عدد من وزراء الحكومة، وممثلو البعثة الثالثة للتحقق في أنغولا والدول الثلاث المراقبة. كما أنشئ فريق المحافظات للعمليات المشتركة بين القطاعات الذي قام بوضع خطط لعملية التطبيع في جميع المناطق الواقعة في المحافظة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني. وبعد بداية سلسة نسبيا، واجهت العملية تأخيرات وأصبح من الواضح أن عملية بسط السلطة في سائر أرجاء البلد ستواجه مشاكل سوقية ونفسية جدية. ويحدوني أمل في أن يساهم تنفيذ مشاريع الإصلاح المختلفة في إطار "برنامج التنمية المجتمعية" المقدم إلى المانحين في "مؤتمر المائدة المستديرة" الذي عقد في بروكسل في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ في التغلب على هذه الصعوبات. وفي نفس الوقت، لا تزال مسألة الشعارات الوطنية - العلم والنشيد الوطني من المسائل الشديدة الحساسية في كثير من المناطق التي كانت تخضع سابقا لسيطرة الاتحاد الوطني. ففي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧، تعرض مسؤولون رفيعو المستوى من الحكومة والاتحاد الوطني، وصلوا من لواندا للاشتراك في احتفال التطبيع الذي أقيم في المنطقة الوسطى، لهجوم من جانب مجموعة محلية تابعة للاتحاد الوطني فيما يبدو أنه احتجاج منظم. كما تؤكد الخطوات الأولية المتخذة صوب بسط سلطة الدولة ضرورة مواصلة المساعي الحميدة والوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى المحلي، وذلك للتغلب على الانقسامات السياسية المستمرة وحالة عدم الثقة المتفشية.

٥ - وفي الوقت نفسه، وافقت الحكومة والاتحاد الوطني مؤخرا على جدول زمني لتوسيع نطاق هياكل إدارة الدولة ليشمل البلديات الموجودة في محافظات بنجويلا وهوامبو وكونزا سول. ولكن بعد توقيف العملية مؤقتا من قبل الاتحاد الوطني، استؤنفت في ٢٦ أيار/ مايو بصورة جدية بعد احتجاج شديد اللهجة من الحكومة على التأخيرات.

٦ - وتجري حاليا مشاورات بشأن تحويل الاتحاد الوطني إلى حزب سياسي وطني. وبغية إكمال هذه العملية، من المتوقع أن يلتزم الاتحاد الوطني بالتشريع الناظم لمنح الصفة القانونية للأحزاب السياسية. ووفقا لأحكام بروتوكول لوساكا، يتوجب على الاتحاد الوطني أيضا أن يتم نزع سلاحه وأن يزيل نقاط التفتيش وغيرها من الهياكل العسكرية التي ما زال يحتفظ بها في بعض أجزاء أنغولا.

٧ - ولم تحل تماما بعد المسألة القديمة المتمثلة في تحويل محطة الإذاعة التابعة للاتحاد الوطني إلى مرفق إذاعي محايد. وبالرغم من التوصل إلى اتفاق بشأن اسم محطة الإذاعة وغير ذلك من المواصفات، لا تزال مسألة تخصيص ترددات بث للإذاعة قيد البحث.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٨ - لا تزال الحالة العسكرية العامة في البلد هادئة بالرغم من أن التطورات التي حدثت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أسهمت في إحداث توتر مثير للقلق في المحافظات الشمالية من أنغولا. إذ واصلت الحكومة تعزيز قواتها في محافظتي لوندا الشمالية ولواندا الجنوبية كي تسيطر، فيما يبدو، على تدفق العناصر المسلحة التي تتسلل إلى أنغولا عبر الحدود ولمنع تدفق اللاجئين. وفي ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٧، ذكر وزير الداخلية الأنغولي أن جنودا تابعين للنظام الزائيري السابق قد دخلوا أيضا مع عناصر مسلحة من الاتحاد الوطني، إلى الإقليم الأنغولي في محافظات ويجي وملانجي وكابندا. واتهم الاتحاد الوطني الحكومة، من جانبه، بمحاولة السيطرة بالقوة على بعض المناطق التي كان يسيطر عليها الاتحاد الوطني من قبل.

٩ - كما ادعى الاتحاد الوطني أن القوات المسلحة الأنغولية تحشد قواتها في الجزء الغربي من لواندا الشمالية حول كافونغو الأمر الذي اضطر الاتحاد الوطني إلى تعزيز مواقعه وذلك بسحب حوالي ١٠٠ جندي من مركز الاختيار والتسريح الموجود في موشندا. وبالرغم من أن البعثة الثالثة أجرت تحقيقا في تلك الادعاءات، فإنه لم يتسن التحقق من عدد منها. وتتسم الحالة في الجزء الشرقي من المحافظة بقدر أكبر من التوتر. فقد حدثت، فيما يبدو، اصطدامات خطيرة أسفرت عن وقوع ضحايا بالقرب من أندرادا حيث أفادت التقارير أن القوات الأنغولية المسلحة قد استولت على عدد من المواقع الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني وفرضت في كلتا المنطقتين قيودا مؤقتة على حركة المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وقد أثار ممثلي الخاص هذه المسائل مع الرئيس دو سانتوس ومع السيد سافيمبي ووعده كل منهما بأن يتعاون مع بعثة التحقق الثالثة في تخفيف حدة التوتر. كما وعد الرئيس بأن يأذن لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتصال باللاجئين والمشردين من أنغولا المتطوعي السبل حاليا في جانب الحدود المحاذيه لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية غير المستقرة مستمرة في أجزاء كثيرة من البلد، ولا سيما في محافظتي بنغويلا وهويلا حيث لا تزال عناصر مسلحة شتى تهاجم القرى والأفراد، بما في ذلك أفراد من فرق الدفاع المدني التابعة للحكومة. وفي ١٩ أيار/ مايو، قُتل رقيب من الكتيبة البرازيلية وأصيب آخر في عملية تبدو كسطو مسلح وذلك في أثناء قيام الرقيب والجندي بمرافقة قافلة مدنية. وبالرغم من أن الشرطة الوطنية قد اعتقلت أحد الفاعلين، فإنني أدعو الحكومة والاتحاد الوطني على السواء أن يتعاونا تماما في التحقيق في هذه القضية. كما تؤثر حالة انعدام الأمن السائدة في الريف تأثيرا سلبيا على أنشطة أفراد المساعدة الإنسانية الدولية.

١١ - ولا تزال تسير، ولئن كانت بشكل بطيء نوعا ما، عملية تسريح أفراد الاتحاد الوطني السابقين (انظر الفقرات ٢٢ إلى ٢٥ أدناه) وعملية اختيار بعضهم للانخراط في القوات الأنغولية المسلحة. وفي أيار/ مايو، اتهم وفد الحكومة لدى اللجنة المشتركة الاتحاد الوطني بمواصلة الاحتفاظ بأفراد مسلحين في بعض أجزاء البلد وكذلك بتأخيره عن عمد إدماج المحاربين السابقين في الجيش الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم تجميع سوى عدد صغير جدا من أفراد الشرطة التابعين للاتحاد الوطني، وبذلك يصل العدد الإجمالي للأفراد المسلحين وغير المسلحين التابعين للاتحاد الوطني المسجلين في جميع مراكز الاختيار والتسريح ٠٥٥ ٧١ فردا في ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٧. غير أن عدد الفارين والغائبين يتجاوز ٣٥ في المائة من مجموع عدد الأفراد المجمعين. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد قوات الاتحاد الوطني المدمجة في القوات الأنغولية المسلحة ٧٠٠ ١٠ فرد وهو رقم أقل بكثير من العدد الذي كان متوقعا والبالغ ٣٠٠ ٢٦ فرد. ولكن وافقت الحكومة والاتحاد الوطني، ووافقت اللجنة المشتركة فيما بعد، على اختتام عملية الاختيار رسميا في ٣١ أيار/ مايو بالنظر لعدم مثول أي متطوعين آخرين.

١٢ - وفي نيسان/ أبريل أعلن الاتحاد الوطني عن إزالة جميع مواقع القيادة التابعة له وقدم لبعثة التحقق الثالثة قوائم بمعدات الاتصال العائدة إليه، بيد أنه رفض بشدة تسليم تلك المعدات إلى بعثة التحقق، مثلما يقضي بذلك بروتوكول لوساكا. ورغم أن البعثة تتحقق من صحة هذه الادعاءات، لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد، بالرغم من تأكيداته المتكررة، لم يقدم معلومات حول قوام الفصيلة المكلفة بحراسة السيد سافيمبي وحول الأسلحة الموجودة في حوزة الفصيلة. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد نقاط التفتيش غير القانونية التي تحتفظ بها الحكومة والاتحاد الوطني ارتفاعا طفيفا، الأمر الذي لا يزال يعيق تنقل الأشخاص والبضائع بحرية.

١٣ - ولا تزال الوحدات العسكرية المشكّلة التابعة لبعثة التحقق والمراقبون العسكريون التابعون للبعثة يشاركون بنشاط في جميع جوانب عملية السلام المذكورة أعلاه، ويتحققون من حالة وقف إطلاق النار ويوفرون المساعي الحميدة، ويخففون من حدة التوتر، ويعززون بناء الثقة، ويرافقون القوافل المدنية، ويؤدون مهاما هندسية وغيرها من المهام الأساسية.

١٤ - وحتى ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، بلغ قوام العنصر العسكري لبعثة التحقق الثالثة، بما فيه المراقبون العسكريون وضباط الأركان، ٧٠٠ ٤ فرد، وذلك من رقم الذروة البالغ ٠٠٠ ٧ فرد عسكري الذي كان عليه في عام ١٩٩٥ (انظر المرفق الأول). وبالرغم من المضي في سحب الوحدات العسكرية المشكلة حسبما هو مخطط بصفة عامة، فقد استدعى الأمر تعديل وتيرة التخفيض عدة مرات على نحو يعكس التطورات الحاصلة في الميدان، ولا سيما التأخيرات في بسط سلطة الدولة والإغلاق الفعلي لمراكز الاختيار والتسريح.

١٥ - وقد قامت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية من جديد حسبما يعلم أعضاء مجلس الأمن باستعراض الجدول الزمني لتسريح جنود الاتحاد الوطني السابقين ومن المتوقع الآن أن مراكز الاختيار والتسريح الواقعة

في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من البلد لن تغلق قبل نهاية آب/ أغسطس ١٩٩٧. ولما كان يتوقع من جنود الأمم المتحدة أن يوفروا الحماية والدعم لمناطق التجميع لغاية إغلاقها رسميا فإن ذلك يعني أن تلك القوات لن تتمكن من الشروع في العودة إلى وطنها إلا في مطلع ايلول/ سبتمبر. ولما كانت جميع سرايا المشاة التابعة لبعثة التحقق الثالثة التي تشكل قوة التدخل السريع ستُسحب في آب/ أغسطس، فإنني أوصي بالاحتفاظ في أنغولا لغاية أيلول/ سبتمبر بكتيبتي مشاة مخفضتين القوام من أجل حماية مراكز الاختيار والتسريح الأربعة الأخيرة الموجودة في أندولا ولوميجي وشيتيمبو وليكوا. وبناء عليه، تغطي خطط التخفيض المنقحة مجددا إعادة ٩٠٠ من الأفراد العسكريين الإضافيين إلى أوطانهم في حزيران/ يونيه و ٥٠٠ من الأفراد العسكريين في تموز/ يوليه و ٠٠٠ ٢ من الجنود في آب/ أغسطس. أما باقي الجنود البالغ عددهم ٨٠٠ فسيغادرون قبل نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٦ - استمر عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في التحقق من إيواء شرطة الرد السريع، التي بلغ إجمالي عدد أفرادها في ١ حزيران/ يونيه ٤٥٠ ٥ فردا ورصد أنشطتها. كذلك يواصل ضباط الشرطة المدنية رصد حياد الشرطة الوطنية الأنغولية والمسائل المتصلة بالترتيبات الأمنية لقادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ومنذ تقريري الأخير، حققت الشرطة المدنية عددا كبيرا من الحالات الإنفرادية التي تتضمن ادعاءات بارتكاب الشرطة الوطنية لإساءات وكذلك ادعاءات عن إساءات لحقوق الإنسان. كذلك يضطلع عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بدور متزايد الفعالية في دعم سير الإدارة الحكومية في مجراها الطبيعي.

١٧ - وفي حين أتم ٢١٢ حارسا لقادة اليونيتا تدريبهم، لم ينتق من عناصر اليونيتا للإدماج في الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع سوى ٥٢٤ فردا، انضم منهم إلى الشرطة الوطنية حاليا ٤٤٢ فردا. وعلى الرغم من أن الحكومة خفضت معيار الانتقاء للخدمة في الشرطة الوطنية الأنغولية/ شرطة الرد السريع، فقد قررت اللجنة المشتركة مؤخرا، بموافقة الحزبين، أن تنهي عملية انتقاء مقاتلي يونيتا السابقين للخدمة في الشرطة الوطنية.

١٨ - ودخل البرنامج الحكومي لنزع سلاح السكان المدنيين مرحلته التنفيذية الثانية. وإن اتسم التقدم فيه بالضآلة. وثمة حاجة ملحة إلى تقوية وتعزيز هذا الجانب من العملية السلمية، وخاصة على ضوء التقدم المحرز في توسيع نطاق الإدارة الحكومية. وسيكون من المهم للحكومة أن تكثف حملات التوعية بأهمية نزع السلاح وذلك لتشجيع السكان المدنيين على تسليم أسلحتهم من تلقاء أنفسهم ووضع حوافز مادية ومالية لذلك. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لنزع سلاح أعضاء هيئة الدفاع المدني التي كثيرا ما أسهمت أنشطتها، ولا سيما في مقاطعتي بنغويلا وهويلا في تقويض دعائم الاستقرار.

١٩ - وتواصل وحدة صغيرة من مراقبي الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان في لواندا ومقاطعات رئيسية عديدة مركزة أساسا على التدريب ومشاريع التعليم المدني. والمطلوب، لتعزيز حكم القانون وضمان حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، برنامج منسق على نطاق البلد، بالإضافة إلى الموارد اللازمة. وينبغي أن يستهدف هذا البرنامج، ضمن جملة أمور، إعادة تشكيل النظام القضائي ونظام العقوبات، وتحديث التشريعات السارية، بما في ذلك القوانين الجنائية والمدنية. ومن الواضح أن هذا المشروع الطويل الأجل يتطلب مساعدة دولية إضافية. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الاتحاد الأوروبي مرة أخرى للمساعدة القيمة التي ما فتئ يقدمها لأنشطة حقوق الإنسان في أنغولا. وفي نفس الوقت، عقد الفريق الخاص المخصص الذي أنشأته الحكومة واليونيتا في إطار اللجنة المشتركة ثمانية اجتماعات نظرت فيما يقرب من ٦٠ حالة من الحالات التي ادعي فيها حدوث إساءات لحقوق الإنسان الإنفرادية. وقد قدمت توصيات محددة في ٣٧ حالة من هذه الحالات. وما يزال التحقيق جاريا في بقيتها. وعلى الرغم من أن اللجنة المشتركة تنوي أن تعقد قريبا دورة استثنائية أخرى مكرسة لمسألة حقوق الإنسان، فمن المتوخى كذلك أن تعقد في المستقبل القريب، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، حلقة دراسية إقليمية خامسة بشأن مجموعة واسعة من مسائل حقوق الإنسان.

خامسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة والإصلاح

٢٠ - خلال فترة الإبلاغ، قامت الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والبرامج الإنسانية برصد الحالة الدرامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قرب متخذة استعداداتها لمواجهة تدفق متوقع من اللاجئين إلى أنغولا. وعلى الرغم من أن حكومة أنغولا حاولت منع هذا التدفق، فقد تمكن عدة آلاف من اللاجئين من عبور الحدود في منطقة دوندو (مقاطعة لواندا نورتي)، ولكنهم أعيدوا من حيث جاءوا. وفي نفس الوقت، أكد ممثلو اليونيتا لممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٠٠٠ ١ لاجئ دخلوا مقاطعة لواندا نورتي في منطقة مختلفة؛ ويبدو أن كثيرا من اللاجئين في طريقهم إلى الإقليم الذي تسيطر عليه اليونيتا، وتدعي الحكومة وجود عناصر مسلحة كثيرة من ضمنهم. وقد طلب فريق تقييم مشترك يتألف من ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي الإذن بعبور الحدود لتقييم حالة اللاجئين في المناطق القريبة من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأكدت حكومة أنغولا للسيد بيي استعدادها لتسهيل تقديم مساعدة إنسانية عبر الحدود. وأشارت الحكومة أيضا إلى الأمم المتحدة إلى أنها تفضل الإعادة المنظمة للاجئين إلى وطنهم من مناطق كانت تسيطر عليها اليونيتا سابقا بعد توسيع نطاق الإدارة الحكومية لتشمل هذه المناطق. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إجراءات متفق عليها ومقبولة من الأطراف لمعالجة هذه المشكلة الهامة التي قد يكون لها آثار طويلة الأجل على الحالة المتوترة بالفعل في المقاطعات الشمالية من أنغولا.

٢١ - وقد كان هناك أيضا عدد محدود من عمليات التوطين المنظمة للأشخاص المشردين داخليا، رغما عن حدوث بعض التحركات المخططة حاليا، ولا سيما في مقاطعتي بنغو وهويلا. وفي نفس الوقت، سجلت تحركات طوعية للأشخاص المشردين داخليا في بعض أجزاء البلد نتيجة للتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية. وقد استأنف فريق التنسيق للأشخاص المشردين داخليا المنشأ في لواندا، الذي يضم ممثلين للحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، اجتماعاته العادية لتنسيق أنشطة الفرق الريفية للأشخاص المشردين داخليا ووضع خطط التوطين. ومن المتوقع، مع الانتهاء المخطط لعملية التسريح، حدوث تحركات طوعية في جميع أنحاء أنغولا لما يقدر بمليون شخص مشرد داخليا.

٢٢ - وقامت بزيارة أنغولا في الفترة من ٢٨ نيسان/ أبريل إلى ١٢ أيار/ مايو بعثة تقييم مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم الموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧. وتشير النتائج الأولية إلى أن إنتاج الحبوب في عام ١٩٩٧ سيكون أقل من العام الماضي، مما يقضي بضرورة الاستمرار في المستوى الحالي للمساعدات الغذائية. وجميع الدلائل تشير إلى أن عدد الناس الذي تلزمهم مساعدات إنسانية ضخمة في أنغولا سيظل أساسا على ما هو عليه.

باء - التسريح

٢٣ - خلال فترة الإبلاغ أحرز تقدم في تسريح مقاتلي يونيتا السابقين. وقد بدأ برنامج التسريح السريع في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ عقب موافقة اللجنة المشتركة على الخطة الخاصة، التي تتوخى تسريح جميع مقاتلي اليونيتا الزائدين عن الحاجة الذين يقيمون حاليا في ١٥ مركزا من مراكز توطين الجنود، وفي ٧ مراكز من مراكز معوقي الحرب. وقد بدأت هذه الممارسة في المقاطعات المركزية والجنوبية وسيجري توسيعها لتشمل مقاطعات أخرى في أنغولا في الأسابيع القليلة القادمة. وقد بذلت الجهود لضمان تزامن التسريح، المتوخى استكماله بحلول نهاية آب/ أغسطس ١٩٩٧ (الى جانب شهر إضافي لفترة الطوارئ)، إلى أقرب حد ممكن مع انسحاب قوات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وفي ١ حزيران/ يونيه، بلغ العدد الإجمالي لمختلف فئات مقاتلي اليونيتا السابقين الذين سرحوا رسميا في جميع أنحاء البلد ٣٢١ ١٠ مقاتلا.

٢٤ - وعلى الرغم من صعوبة المشروع، مضت عملية التسريح بسلاسة نسبيا. بيد أن نقل المقاتلين السابقين من مراكز توطين الجنود توقف في نيسان/ أبريل وفي أيار/ مايو نتيجة لتدخل موظفي اليونيتا المحليين. وقد أخذ هذا التدخل شكل عرقلة حركة قوافل المنظمة الدولية للهجرة وطلبات الطرق في آخر دقيقة وتغيير الجدول، بل حتى خطف قافلة في مقاطعة كوانزا صول تابعة للمنظمة الدولية للهجرة في ٤ أيار/ مايو. وفي نفس الوقت، يجري وضع جدول زمني لتسريح القوات الزائدة عن الحاجة في القوات المسلحة الأنغولية.

٢٥ - والتسريح الفعال مسألة لا غنى عنها للنجاح العام لعملية إحلال السلام في أنغولا ولأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد. ويداخلني التشجيع لأن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣ جندي مسرح ومُعاليهم نقلوا في ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ إلى مناطق منشئهم أو اختيارهم وزودوا برعاية طبية أساسية وأطقم لإعادة الاندماج متعددة الأغراض. بيد أن النجاح المستمر لهذه الممارسة الهامة يتعرض للخطر لنقص التمويل المناسب لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة التي تعد عنصرا أساسيا لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أنغولا. وفي رسالة مؤرخة ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧، ناشدت المانحين على أن يقدموا بسرعة التمويل اللازم وذلك للحفاظ على الزخم اللازم لعملية التسريح، في الأشهر القليلة القادمة على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، فالأموال هامة للغاية لتقديم الأغذية إلى المقيمين في مراكز توطين الجنود وغيرها من الأنشطة الإنسانية ذات الصلة التي تديرها وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية.

جيم - إزالة الألغام

٢٦ - على مدار السنتين الماضيتين، أزالت وحدات الهندسة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وشركة تعاقدية مع الأمم المتحدة ألغاما فيما يزيد على ٠٠٠ ٩ كيلومتر من الطرق. مما حسن إلى حد كبير من قدرة السكان الأنغوليين، وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وموظفي منظمات الإغاثة الإنسانية على الانتقال بحرية في جميع أنحاء البلد. وأنشأت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا أيضا مركز تدريب على إزالة الألغام تلقى فيه حوالي ٣٥٠ مواطنا أنغوليا تدريبهم وكونوا فيما بعد سبعة ألوية لإزالة الألغام. وقد أحيلت الآن إدارة المركز إلى السلطات الأنغولية؛ في حين يجري إسناد مسؤولية الدعم اللوجستي إلى إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. ومن المتوقع أن تستمر إدارة الشؤون الإنسانية في تقديم اعتمادات وإشراف تقني عام لهذا البرنامج. ومع ذلك فقد طلب إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا أن تقدم، بسبب التأخير في إنشاء هيكل دعم مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ ومكتب خدمات المشاريع، مساعدة للمشروع على أساس إعادة السداد لفترة إضافية لا تتجاوز أربعة أشهر. وسيتضمن هذا الدعم أيضا الاستمرار في استخدام مرافق الإجلاء الجوي والمرافق الطبية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل الموظفين الدوليين.

٢٧ - وأود أن أعرب عن شكري للعمل الرائع الذي تؤديه في ميدان إزالة الألغام عديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، سواء بمفردها أو تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أسهمت أنشطتها إلى حد كبير في تخفيف معاناة الشعب الأنغولي. وآمل مخلصا أن تستمر في هذا المسعى النبيل.

سادسا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٨ - في أعقاب اعتماد البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، اتخذت الحكومة ترتيبات لدفع الأجور والمرتبات التي لم تصرف لأكثر من أربعة أشهر. وتمثل الهدف من هذا التدبير، ضمن أشياء أخرى، في إنهاء اضرابات معلمي المدارس في لواندا ومقاطعات عديدة. وبعد أن ارتفع التضخم إلى معدل شهري مرتفع بعض الشيء يبلغ ٨ في المائة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، بدأ في اظهار ميل إلى الانخفاض الملموس، وللمرة الأولى من سنوات عديدة كان المعدل سلبيا في آذار/ مارس. غير أن هذا الاتجاه الايجابي بصفة عامة كان يرجع جزئيا إلى عدم دفع المرتبات.

٢٩ - وخلال الشهرين الماضيين، ظلت أسعار صرف العملة الأجنبية ثابتة نسبيا مع بعض التحرك إلى أعلى في منتصف أيار/ مايو عن السعر الموازي. وقد يستلزم تطبيع الإدارة الحكومية في المقاطعات انفاقا حكوميا اضافيا. وقد نتج عن هذا بالفعل إدخال تعديلات مؤخرا على ميزانية الدولة، وقد ينطوي أيضا على نفقات من موارد خارجة عن الميزانية، لا سيما بالنسبة للعمليات العسكرية.

٣٠ - وحضرت إلى لواندا في أوائل حزيران/ يونيه بعثة لصندوق النقد الدولي لإجراء مشاورات سنوية ومواصلة الجهود للتوصل إلى تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي يتلقى المساعدة من الصندوق والذي تأخر عن موعده كثيرا. وفي غضون ذلك، من المتوقع البدء في تنفيذ برنامج خاص للمساعدة على تعزيز القدرة الوطنية على الادارة الاقتصادية في موعد غايته تموز/ يوليه ١٩٩٧.

٣١ - وفي نفس الوقت، بدأت المشاورات فيما بين الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدة تنسيق المساعدة الانسانية بإدارة الشؤون الانسانية بشأن الترتيبات الانتقالية لتقديم المساعدة الانسانية إلى برامج التأهيل والتنمية. وستركز هذه المرحلة الانتقالية على تعزيز القدرة الوطنية على تنسيق العمليات الانسانية وادماج الاحتياجات الانسانية في برامج التنمية الوطنية. وفيما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، بدأت الحكومة في تركيز اهتمامها على القطاعات غير النفطية بالاقتصاد، لا سيما تلك المتعلقة باستكشاف الموارد الطبيعية الأخرى. وبدأت المحادثات مع بعض الشركات الخاصة الدولية لتحديد المجالات الاضافية المحتملة للتعاون. وسينتج عن هذه التطورات التي تلقى الترحيب بدون شك إنشاء وظائف وتوليد دخل مما يتسم بأهمية خاصة في البيئة الاقتصادية الحالية في أنغولا.

سابعا - بعثة الأمم المتحدة المقترحة للمراقبة في أنغولا

٣٢ - تقدمت في تقريري المؤرخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115) إلى مجلس الأمن بمقترحات شاملة بشأن ولاية وأهداف وهيكل بعثة متابعة محتملة في أنغولا تابعة للأمم المتحدة. ولا تزال هذه التوصيات سارية المفعول، بالرغم من أن التأخيرات التي لوحظت في الوفاء ببعض جوانب بروتوكول لوساكا ستتطلب من البعثة الجديدة الاضطلاع بمسؤوليات اضافية، بغية تسهيل تنفيذ تلك المهام التي جرى الاضطلاع بها

بصورة جزئية فقط. وبالاضافة إلى هذه المسؤوليات الهامة، ستتمثل الولاية الكلية لبعثة المتابعة في تقديم المساعدة إلى الأطراف الانغولية لتدعيم السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز بناء الثقة، وتهيئة بيئة تؤدي إلى الاستقرار الطويل الأجل، والتطور الديمقراطي، وإنعاش البلد.

٣٣ - وعند صياغة مفهوم عمليات بعثة المتابعة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالحاجة إلى معالجة الانقسامات السياسية والنفسية وحتى الإقليمية العميقة في البلد، وتعزيز الثقة المتبادلة التي تقوضت بشدة من جراء أحد أطول الصراعات في أفريقيا. وسيحتاج تحقيق هذه الأهداف بوضوح إلى الصبر والمثابرة والاستعداد لقيادة عملية السلام إلى نتيجة ناجحة، ليس فقط من جانب الحكومة والاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، ولكن أيضا من قبل المجتمع الدولي، بغية إرساء أساس صلب للسلام في أنغولا، وكما أشير في الفرع سابعا - باء أدناه، قمت مرة أخرى باستعراض متطلبات البعثة الجديدة، بغية جعلها فعالة من حيث التكاليف، بقدر الامكان بينما تتم كفالة تزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة.

ألف - الأهداف الرئيسية وولاية البعثة

١ - الجوانب السياسية

٣٤ - أوضحت تجربة تدخل الأمم المتحدة في أنغولا والتقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام بوضوح الدور الفعال الذي قامت به الأمم المتحدة والدول الثلاث المراقبة في التشجيع على حل هذا الصراع ذي الجذور العميقة. ومع مشاركة يونيتا في المؤسسات الحكومية المختلفة والمجتمع المدني بصفة عامة، فإن هذا الدور القيادي يظل متسما بأهمية خاصة في التغلب على المصاعب التي تواجه المصالحة الوطنية. وقد جرى إبراز هذا الجانب من عملية السلام الجارية بوضوح خلال الحوادث الأخيرة التي وقعت في المقاطعات الشمالية من أنغولا (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، وبسبب التطورات التي صاحبت تطبيع الإدارة الحكومية. ومع وضع ما سبق في الاعتبار، أوصي بأن يواصل ممثلي الخاص الاضطلاع بدور قوي في عملية السلام ورئاسة اللجنة المشتركة، التي دللت على أنها آلية حيوية لحل الصراع وللتنفيذ. ومن الجوهري أيضا توفر قدرة إعلامية مستمرة للأمم المتحدة من أجل تعزيز التسامح السياسي والمصالحة الوطنية.

٣٥ - وستساعد شعبة مدعمة للشؤون السياسية الممثل الخاص في تنفيذ الولاية السياسية للبعثة. وستتولى الشعبة ضمن مهام أخرى مراقبة تطبيع الإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد، والاضطلاع بالمساعي الحميدة والوساطة على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي والاشتراك في الأجهزة الرسمية المنشأة لهذا الغرض. وستقوم أيضا بمراقبة ادماج عناصر يونيتا في هياكل الدولة، كما هو منصوص عليه في بروتوكول لوساكا والاتفاقات اللاحقة بين الحكومة ويونيتا، والتحقق من ذلك، وتقديم المساعدة في حل وإدارة الصراعات التي قد تنشأ. وبالتنسيق مع العناصر الأخرى، ستقوم الشعبة السياسية أيضا بتعزيز مناخ الثقة والتوافق الوطني بإقامة وجود لها في المناطق الرئيسية المأهولة بالسكان ومناطق التوتر.

٢ - المسائل المتعلقة بالشرطة

٣٦ - مع انسحاب الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة والتطبيع التدريجي للادارة الحكومية في مجمل الاقليم الأنغولي، فإن عنصر الشرطة المدنية سيضطلع بمسؤوليات جديدة وموسعة. وسيواصل التحقق من حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، وإدماج أفراد يونيتا في الشرطة الوطنية، وإيواء شرطة الرد السريع وانتشارها من حين لآخر، وكذلك حرية الانتقال للأفراد والسلع. ومع تحويل يونيتا إلى حزب سياسي واتساع نطاق أنشطة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والأحزاب السياسية الأخرى في جميع أنحاء البلد، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص باحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية. وبغية توليد الثقة فيما بين السكان، فإنه سيُطلب إلى الشرطة المدنية القيام بدوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الأنغولية، لا سيما في المناطق التي كانت خاضعة من قبل لسيطرة يونيتا، والتفتيش على السجون، وإذا استلزم الأمر، إقامة وجود مؤقت لها في أقسام ومراكز الشرطة الوطنية.

٣٧ - وستواصل وحدة الشرطة المدنية بالبعثة مراقبة جمع الأسلحة التي جرى استعادتها من السكان المدنيين والتحقق من ذلك، والاشراف على التخزين الملائم لهذه الأسلحة أو تدميرها، وكذلك الاشراف على ترتيبات الأمن لزعماء يونيتا. ومع اتساع نطاق الادارة الحكومية، فإن وجود الشرطة الحكومية سيتزايد في آخر الأمر في المناطق التي كانت خاضعة من قبل لسيطرة يونيتا مما سيتطلب إنشاء مواقع لفرق إضافية من الشرطة المدنية وتعزيز القوام الحالي لمراقبي الشرطة.

٣ - مسائل حقوق الإنسان

٣٨ - كما يعي أعضاء مجلس الأمن، فإن كلا من الحكومة ويونيتا سترحب بوجود معزز لمراقبي حقوق الإنسان وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيساهم مثل هذا الوجود في تعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاكها في البلد. وستهدف هذه الأنشطة إلى تطوير طاقة المؤسسات الوطنية وسائر المنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات واتخاذ التدابير الملائمة، بما في ذلك من خلال الآليات المنشأة بالفعل لهذا الغرض. وفي مناسبات عديدة في الماضي، أوصت الحكومة ويونيتا، في إطار اللجنة المشتركة، بتعزيز الوحدة الصغيرة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتوسيع نطاقها، بغية التحقيق بصورة كافية في مزاعم الانتهاكات. وأعتقد أن مجلس الأمن سيكون محقا في تأييد طلب الطرفين في بروتوكول لوساكا نظرا لأن احترام الحقوق والحريات الفردية سيساهم بدون شك بصورة كبيرة في إقامة سلام دائم في أنغولا.

٤ - الجوانب العسكرية

٣٩ - يجري انسحاب الوحدات العسكرية المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بصفة عامة في الإطار الوارد موجزه في تقاريره السابقة إلى المجلس. غير أن التطورات على أرض الواقع،

لا سيما التأخيرات في تسريح المقاتلين السابقين التابعين ليونيتا وفي الإغلاق الفعلي لمراكز الانتقاء والتسريح قد استلزم إدخال تعديلات على خطة الانسحاب، كما ورد وصفها في الفقرة ١٥ أعلاه.

٤٠ - وعند سحب وحدات المشاة ووحدات الدعم الرئيسية في موعد غايته آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، أوصي بالإبقاء بعد ذلك في أنغولا على عدد محدود من المراقبين العسكريين الذين سيكون وجودهم ضروريا للتحقق من الامتثال لمختلف جوانب نظام وقف إطلاق النار. وسيواصلون على وجه الخصوص التحقيق في مزاعم التحركات الهجومية للقوات، ووجود أي عناصر مسلحة تابعة ليونيتا ووجود مخابئ للأسلحة، ورصد إزالة نقاط التفتيش ومراكز القيادة التابعة ليونيتا، وإدماج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى للبعثة، فإن للمراقبين العسكريين حرية التنقل الكاملة في جميع أنحاء البلد.

٥ - الجوانب الإنسانية

٤١ - ستبدأ وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية في الأشهر القليلة القادمة في خفض وجودها في أنغولا لكي تعكس الظروف المتغيرة على أرض الواقع. ووفقا للولاية الإضافية التي عهد بها اليها في شباط/ فبراير ١٩٩٥ فيما يتصل بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، فإنها ستواصل تقديم الدعم لتسريح المقاتلين السابقين ليونيتا وإعادة إدماجهم الاجتماعي. وفي نفس الوقت، فإن الوحدة ستركز بصورة متزايدة على ولاية التنسيق الأصلية التي عهد بها اليها في عام ١٩٩٣، بما في ذلك رصد حالة الطوارئ والاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية عند نشوئها. وستعمل لذلك كمركز تنسيق للمعلومات والاتصال بالمانحين وتنسيق العمليات الإنسانية من خلال شبكة مستقرة للمستشارين الميدانيين في المقاطعات الرئيسية.

٦ - الجوانب الإدارية

٤٢ - في الفقرات من ٤٥ إلى ٤٧ من تقريري المؤرخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115)، وصفت بالتفصيل التحديات التي سيواجهها العنصر الإداري من بعثة المتابعة، نظرا لأن دعم السوقيات سيقدم إلى مقر بعثة المتابعة في رواندا، وإلى العنصر السياسي وعنصر الشرطة وعنصر حقوق الإنسان والعنصر العسكري في ست مقار إقليمية، وإلى جميع عواصم المقاطعات تقريبا وأكثر من ٣٠ مركز خارجي آخر. وستزيد احتياجات البعثة الإدارية والسوقية زيادة طفيفة مبدئيا، للتعويض عن قدرات النقل والاتصالات التي كانت تقدمها حتى الآن الوحدات العسكرية التابعة لبعثة التحقق الثالثة. وسيتعين إعادة توزيع بعض الموظفين الاداريين لتولي مختلف المهام التنفيذية التي يؤديها حاليا الأفراد العسكريون بما في ذلك ضباط الأركان. وإن كبر مساحة أنغولا والافتقار إلى الهياكل الأساسية القابلة للاستمرار سيظلان يؤثران في تعقد مختلف المهام التي يطلب من العنصر الإداري أن يضطلع بها.

٤٣ - وستستعمل الجمعية العامة الموارد الحالية المخصصة لبعثة التحقق الثالثة لكفالة التحول السلس إلى بعثة مراقبة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالفعل بوضع خطة للنقل والتصفية تفضي إلى بعثة مراقبي المتابعة، وقدمت في إطار ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٧ - ١٩٩٨ بعض طلبات التوريد الملحة. ويتجاوز متوسط عمر معظم معدات بعثة التحقق الثالثة إلى حد بعيد البارامترات المقبولة للشطب. ومعظم اسطول مركبات البعثة لا يزال قيد الاستعمال لمدة خمس سنوات، ومتوسط السير المتراكم البالغ ٠٠٠ ١٠٠ كيلومتر لكل مركبة يتجاوز إمكانية صيانتها في إطار معايير السلامة المقبولة.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، فإن طراز معدات الاتصالات والحواسيب الذي عفا عليه الزمن يؤدي بالفعل إلى تعقد قدرة البعثة على تلبية الاحتياجات المتوقعة؛ وسيكون من الضروري إجراء عمليات استبدال لإنشاء شبكة موثوقة من الاتصال الصوتي ونقل البيانات، وخاصة بين لواندا والمناطق، التي تعتمد حاليا إلى حد كبير على قدرات الوحدات العسكرية المغادرة. وهناك جانب كبير من المعدات الأخرى إما عتيق الطراز أو تجاوز فترة الاستفادة منها، مما يجعله غير صالح للنقل إلى عمليات حفظ السلام الأخرى أو إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي في إيطاليا. ويوصى بإعادة تشكيل الأسطول الحالي للطائرات الثابتة الجناحين التابع لبعثة التحقق الثالثة بعد مغادرة الوحدات العسكرية بحيث يلائم احتياجات بعثة المتابعة.

باء - الهيكل التنظيمي

٤٥ - سيكون الهيكل التنظيمي للبعثة الجديدة على النحو التالي:

(أ) سيتولى رئاسة البعثة، التي سيكون مقرها في لواندا، الممثل الخاص الذي سيظل يساعده نائب للممثل الخاص للأمين العام، بالاضافة إلى ما يلزم من موظفي الفئة الفنية وموظفي الدعم، ولو على مستوى مخفض. وسيظل قسما الإعلام والترجمة الشفوية عند المستوى الراهن في المراحل الأولية من العملية الجديدة، إلا أنه سيبدأ تخفيضهما بحلول نهاية عام ١٩٩٧. ونظرا لأن الممثل الخاص سيواصل تولي رئاسة اللجنة المشتركة، فإن الأمم المتحدة ستوفر أمانة صغيرة؛

(ب) وسيكون للشعبة السياسية، التي يرأسها مدير، مكاتب في معظم مقاطعات أنغولا الـ ١٨. بالإضافة إلى وحدة للمقر في لواندا، مما يصل بالقوام الإجمالي للشعبة إلى ٢٨ موظفا من الفئة الفنية يساعدهم ما يلزم من موظفي الدعم. وسيقوم موظفو الشؤون السياسية الأقدم المتمركزون في ست مناطق عمليات بمهام المنسقين المسؤولين عن جميع أنشطة بعثة المراقبين، وسيحلون محل القادة العسكريين الذين يؤدون هذه المهام حاليا؛

(ج) وسيترأس عنصر الشرطة المدنية مفوض للشرطة من رتبة رئيس شرطة. ويحتفظ هذا العنصر بمقر وبفرقة عمل خاصة في لواندا. وسيتم نشر مراقبي الشرطة، الذين سيزاد مجموع

عددهم بـ ٨٥ مراقبا (أي من ٢٦٠ إلى ٣٤٥)، إلى كل مقر من المقار الإقليمية الستة و ٣٦ موقعا للأفرقة النائية بمعدل يتراوح من ٦ إلى ٧ مراقبي شرطة لكل موقع؛

(د) وسيتولى مدير رئاسة عنصر حقوق الإنسان ويتبع له مراقبان في جميع المقاطعات تقريبا، بحيث يبلغ مجموعهم ٢٩ موظفا من الفئة الفنية يدعمهم ٢٦ من متطوعي الأمم المتحدة؛

(هـ) وبعد انسحاب القوام الرئيسي للوحدات العسكرية، سيترأس العنصر العسكري لبعثة المتابعة اعتبارا من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧، كبير للمراقبين العسكريين من رتبة عميد. وسيكون في البعثة عدد مخفض من المراقبين العسكريين: ٨٦ بالمقارنة مع القوام الراهن المأذون به البالغ ٣٥٠ مراقبا. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفظ العنصر العسكري بسرية مخفضة من طائرات الهليكوبتر العسكرية لتزويد البعثة بالقدرات اللازمة للتحقيق والإجلاء الطبي ومركزين طبيين عسكريين صغيرين للتضميد. وفي ضوء خبرة المنظمة في عمليات حفظ السلام الأخرى، فقد أوصيت كذلك بتأجيل إعادة سرية الأمم المتحدة للمشاة إلى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، لكفالة توفير الحماية المناسبة لممتلكات الأمم المتحدة، التي تعتبر من الجوانب الهامة لأي عملية انسحاب؛ وستتمركز هذه السرية في قواعد البعثة للسوقيات في لواندا ولوبيتو؛

(و) وسيترأس العنصر الإداري أحد كبار الموظفين الإداريين ويتألف من عدد من الموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة يكفي لتخفيض وتصفية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وتنفيذ ولاية بعثة المتابعة.

٤٦ - ولدى إنجاز عملية التسريح، سيتم تخفيض حجم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية تدريجيا. وستواصل الوحدة في إطار بعثة المتابعة تقديم الدعم لعملية التسريح. بما في ذلك توفير الموارد المادية والبشرية لمراكز الإنتقاء والتسريح، بالإضافة إلى مكتب التسريح وإعادة الإدماج. ووفقا للخطط الراهنة، سيترتب على تخفيض حجم مكتب التسريح وإعادة الإدماج إجراء تخفيض في عدد الوظائف من ١٧ وظيفة من الفئة الفنية إلى ١٤ وظيفة في آب/ أغسطس وإلى ٣ وظائف بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بما يراعي حالات التأخير في عملية التسريح. وسيتم تخفيض مراكز متطوعي الأمم المتحدة من ٣٠ إلى ٢١ في آب/ أغسطس، حتى لا يتبقى سوى مركزان بحلول كانون الأول/ ديسمبر. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، سيكون لدى وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية ١٤ وظيفة من الفئة الفنية الدولية و ٢٢ وظيفة وطنية، ستمول جميعها من التبرعات؛ وستظل الوحدة تتبع مباشرة للممثل الخاص في جميع المسائل الإنسانية المتصلة بعملية السلام.

٤٧ - وستعمل جميع عناصر بعثة المتابعة تحت السلطة الشاملة للممثل الخاص الذي سينسق جميع أنشطة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام. وستعتمد البعثة على نظم متكاملة للسوقيات والاتصالات والنقل لكفالة

توفر الحد الأقصى من المرونة والقدرة التشغيلية وفعالية التكاليف. ومع وضع ما تقدم في الاعتبار، سيتم نشر جميع عناصر البعثة الجديدة بصورة مشتركة إلى أقصى حد ممكن. وفي الوقت نفسه، وعملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١١٠٦ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، فقد شرعت في تحويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا إلى بعثة مراقبين (على النحو المذكور في الفرع سابعا من تقريري المؤرخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115)) باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر عدد إضافي صغير من الموظفين السياسيين وموظفي الشرطة وحقوق الإنسان.

ثامنا - ملاحظات

٤٨ - بالرغم من الصعوبات وحالات التأخير المستمرة، فما فتئت الأحداث في أنغولا منذ زيارتي في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٧ تتجه وجهة إيجابية بوجه عام. ويمثل تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وعودة نواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية، وبداية تطبيع إدارة الدولة، وتسريح المحاربين السابقين خطوة هامة نحو تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وتوفر أساسا قويا لعملية المصالحة الوطنية.

٤٩ - بيد أنه بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا، فإن الطريق نحو سلام دائم في أنغولا لا يزال شاقا. فالتوترات الأخيرة في الجزء الشمالي من البلد تبرز الحالة غير المستقرة التي تسود في بعض أنحاء البلد. وتتقدم عملية مد إدارة الدولة إلى المناطق التي كانت تخضع سابقا لسلطة يونيتا بسرعة بطيئة، وتثير في بعض الحالات حوادث كالتي وقعت في المنطقة الوسطى في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وعلاوة على ذلك، فإن الحواجز النفسية والسياسية بين الطرفين لا تزال واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، فإن عقد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أسرع وقت ممكن داخل أنغولا يمكن أن يؤدي إلى تيسير تطبيع إدارة الدولة والتعجيل بعملية المصالحة الوطنية وعملية السلام بوجه عام. ومن شأن عقد هذا الاجتماع أن يساعد أيضا على حل الحالة المزعزعة التي لا تزال قائمة في منطقة الحدود بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - ومن الممكن حاليا - ومن اللازم بالفعل - أن يقوم الأطراف بالتعجيل بتطبيع إدارة الدولة وتشجيع العملية عن طريق القيام بحملة مكثفة لتوعية الجماهير. وبالمثل، فإني أطالب الحكومة ويونيتا بالتعاون مع الأمم المتحدة نحو إنجاز تسريح محاربي يونيتا السابقين، وإغلاق مراكز الانتقاء والتسريح، وكذلك إنجاز تشكيل القوات المسلحة الأنغولية الموحدة في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، فإني أود أن أثني على روح التعاون والتسامح التي اتسمت بها الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وآمل أن تواصل جميع الأطراف المعنية العمل في انسجام داخل الحكومة الجديدة وفي الجمعية الوطنية من أجل إصلاح البلد الذي مزقته الحرب وبنائه من جديد.

٥١ - ولا يزال تسريح عشرات الألوف من الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني من أبرز التحديات بموجب بروتوكول لوساكا. وإني مرة أخرى أحث مجتمع المانحين على تقديم المساعدة التي تمس الحاجة

إليها إلى المنظمة الدولية للهجرة من أجل برامج التسريح، بالإضافة إلى تقديم الموارد اللازمة لمساعدة المحاربين السابقين في مناطق الإيواء والعدد الهائل من اللاجئين. ومن الواضح أنه ثمة صلة بين إصلاح أنغولا وإعمارها وتوطيد السلم في البلد. وإني أدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتعهدات التي قدمها في هذا الصدد في مؤتمر بروكسل للمائدة المستديرة لعام ١٩٩٥.

٥٢ - وإني أشعر بالتشجيع من جراء استعداد مجلس الأمن للنظر في إنشاء بعثة للأمم المتحدة للمتابعة في أنغولا، واضعا في الاعتبار توصياتي السابقة في هذا الصدد. وإني على يقين من أن الأنغوليين لا يزالون يحتاجون إلى مستوى مستمر من المساعدة والتشجيع الدوليين، من أجل إنجاز تنفيذ بروتوكول لوساكا وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن في عملية السلام. وعليه، ستكون هناك حاجة إلى وجود مستمر، لكنه متناقص بالتدريج، للأمم المتحدة في أنغولا بعد نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧. وفي ظل هذه الخلفية، فإني أوصي بإنشاء عملية جديدة تعرف باسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا اعتبارا من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧. ويرد في القسم سابعا أعلاه وصف لولاية هذه البعثة وهيكلها التنظيمي. ويجري إصدار الآثار المتعلقة بالتكاليف بصورة منفصلة كإضافة لهذا التقرير.

٥٣ - وسيقاس أداء البعثة الجديدة والعناصر التي تتكون منها مقابل مؤشرات محددة، مثل إنجاز عملية التسريح وإغلاق مراكز التسريح وإعادة الإدماج، وإدماج محاربي يونيتا السابقين في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وإدماج أفراد يونيتا في جميع مستويات إدارة الدولة وتلك أمور يتعين تنفيذها تنفيذا فعالا في جميع أنحاء البلد، وإزالة جميع العوائق القائمة في وجه حرية انتقال الأشخاص والبضائع، ونزع سلاح السكان المدنيين، وغير ذلك من المهام الأساسية. وبالنظر لضخامة المهام التي لا تزال بحاجة إلى إنجاز، فإني أوصي بإنشاء البعثة الجديدة لفترة سبعة أشهر، حتى ١ شباط/ فبراير ١٩٩٨، يجري بعدها، بالاستناد إلى التطورات على أرض الواقع، سحبها تدريجيا وفقا للخطط التي أعتزم تقديمها إلى مجلس الأمن بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

٥٤ - وختاما، أود أن أثني على ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، وعلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من مدنيين وعسكريين وشرطة بالإضافة إلى موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما بذلوه من جهود مخلصة لدعم توطيد السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. وأود أن أعرب عن تقديري للدول المراقبة الثلاث وإلى الدول الأعضاء الأخرى التي ما فتئت تقدم المساعدة إلى الأمم المتحدة في تعزيزها لعملية السلام.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا:
الاشتراكات حتى ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
الاتحاد الروسي	٧	--	٢	١٤٩	١٥٨
الأردن	١٧	٢١	٢[ب]	--	٤٠
أوروغواي	٤	١٣	٢٧[ب]	١٠	٥٤
أوكرانيا	٥	--	٣	١	٩
باكستان	٤	--	١٤[ب]	--	١٨
البرازيل	٢٠	٩	٢٩	٧١٥	٧٧٣
البرتغال	٧	٢٨	٥	٣١٠	٣٥٠
بلغاريا	١٠	١٤	--	--	٢٤
بنغلاديش	١٠	٢١	١١	٢٠٣	٢٤٥
بولندا	٧	--	--	--	٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٣	--	--	٣
رومانيا	--	--	٢٢	٧٦٠	٧٨٢
زامبيا	١٠	١٥	٨	٥٠٣	٥٣٦
زمبابوي	٢١	٢٢	٢٨	٥٧٦	٧٤٧
سلوفاكيا	٥	--	--	--	٥
السنغال	١٠	--	--	--	١٠
السويد	١٩	١٠	١	--	٣٠
غينيا - بيساو	١٤	٤	--	--	١٨
فرنسا	٨	--	١١[ب]	--	١٩
الكونغو (جمهورية -)	٤	--	--	--	٤
كينيا	١٠	--	--	--	١٠
مالي	٩	١٥	--	--	٢٤
ماليزيا	١٩	٢٠	--	--	٣٩
مصر	١٠	١٥	١[ب]	--	٢٦

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
ناميبيا	--	--	٣	٢٠٠	٢٠٣
النرويج	٤	--	--	--	٤
نيجيريا	١٩	٢١	--	--	٤٠
نيوزيلندا	٤	--	٧[ب]	--	١١
الهند	٢٠	١١	٤٤	٦٨٦	٧٦١
هنغاريا	١٠	٧	--	--	١٧
هولندا	١٥	١٠	٢[ب]	--	٢٧
المجموع	٣٠٢	٢٥٩	٢٧٠[ج]	٤ ٢١٣	٤ ٩٩٤

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بما في ذلك الاخصائيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإدارة منطقة التجميع.

(ج) الرقم الإجمالي لا يتضمن خبراء إزالة الألغام الخمسة المعارين من ألمانيا.

Map No. 3881 Rev. 18 UNITED NATIONS
June 1997

Department of Public Information
Cartographic Section